

Distr.: General  
22 June 2020  
Arabic  
Original: English



الدورة الخامسة والسبعون

البند 104 (د) من القائمة الأولية\*

استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة

الجمعية العامة الاستثنائية الثانية عشرة

## مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن أنشطة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خلال الفترة الممتدة من تموز/يوليه 2019 إلى حزيران/يونيه 2020.

وخلال تلك الفترة، اضطلع المركز بأكثر من 60 نشاطا من الأنشطة التقنية والقانونية والأنشطة المتعلقة بالسياسات بهدف دعم بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بناء على طلبها، في تنفيذ الصكوك الدولية المتعلقة بالأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل.

ويهدف دعم تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها، ومعاهدة تجارة الأسلحة، قدم المركز التدريب التقني والمساعدة التقنية إلى ما يقارب 100 موظف وطني (منهم 376 امرأة) من الدول الأعضاء. وركز هذا الدعم أساسا على اعتراض الأسلحة عند نقاط الدخول/الخروج، وتعقب الأسلحة الصغيرة، وإجراءات التحقيق في مسرح الجريمة، ومراقبة الذخيرة، ونقل الأسلحة التقليدية، كما ركز على معالجة ارتفاع عدد حوادث استخدام الأسلحة الصغيرة وحيازتها في الأوساط

\* A/75/50



الرجاء إعادة استعمال الورق

150720 020720 20-08186 (A)



المدرسية. وإضافة إلى ذلك، قدم المركز الدعم لدول منطقة البحر الكاريبي في صياغة خريطة طريق للأسلحة النارية واعتمادها في منطقة البحر الكاريبي بهدف المساعدة في منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والذخيرة ومكافحته في المنطقة دون الإقليمية.

وتمشيا مع قرار الجمعية العامة 65/69 بشأن المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، استفاد أكثر من 110 موظف من موظفي السلطات الوطنية من جميع أنحاء المنطقة من خبرة المركز في إدماج السياسات العامة والبرامج التي تركز على المنظور الجنساني في مبادرات تحديد الأسلحة الصغيرة.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُدّم الدعم في مجالي التشريعات وبناء القدرات إلى 135 موظفًا (منهم 55 امرأة) من أجل تعزيز تنفيذهم قرار مجلس الأمن 1540 (2004) بشأن منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها إلى جهات فاعلة غير حكومية

ويعرب الأمين العام عن امتنانه للدول الأعضاء، ولا سيما بيرو البلد المضيف، والجهات الشريكة الأخرى التي دعمت عمل المركز وبرامجه بتبرعات مالية وعينية، ويحث القادرة منها على تقديم تبرعات إلى المركز ليواصل ويزيد تطوير ما يضطلع به من أنشطة استجابة للطلبات المتزايدة من الدول الأعضاء في المنطقة للحصول على المساعدة والتعاون.

## أولاً - مقدمة

- 1 - كررت الجمعية العامة، في قرارها 72/74، تأكيد دعمها القوي للدور الذي يقوم به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تعزيز السلام ونزع السلاح والتنمية في دوله الأعضاء، وشجعت المركز على أن يواصل تطوير الأنشطة في جميع دول المنطقة في المجالات الهامة المتمثلة في السلام ونزع السلاح والتنمية، وأن يقدم، بناءً على الطلب ووفقاً لولايته، الدعم إلى مبادرات الدول الأعضاء في تلك المجالات على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي.
- 2 - وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ القرار في دورتها الخامسة والسبعين. ويبرز هذا التقرير، المقدم عملاً بذلك الطلب، الأنشطة الرئيسية التي قام بها المركز في الفترة الممتدة من تموز/يوليه 2019 إلى حزيران/يونيه 2020. ويرد في مرفق التقرير بيان مالي عن حالة الصندوق الاستئماني للمركز الإقليمي في عام 2019.

## ثانياً - سير العمل والولاية

- 3 - أنشئ المركز في ليما في عام 1987 عملاً بقرار الجمعية العامة 60/41 ياء. وهو مكلف بأن يقدم، عند الطلب، الدعم الفني للمبادرات وغيرها من الأنشطة التي تقوم بها الدول الأعضاء في المنطقة لتنفيذ التدابير المتعلقة بالسلام ونزع السلاح ولتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

## ثالثاً - مجالات النشاط الرئيسية

- 4 - اضطلع المركز خلال الفترة المشمولة بالتقرير بأكثر من 60 نشاطاً لتقديم المساعدة التقنية والقانونية والتدريب دعماً لدول المنطقة في جهودها المبذولة لتنفيذ صكوك نزع السلاح، وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار والتقييد بالمعايير والقواعد الدولية في تلك المجالات. وتعرض الفقرات التالية لمحة عامة عن المجالات الرئيسية لنشاط المركز. ويرد مزيد من التفاصيل في الفروع اللاحقة.
- 5 - وساعد المركز الدول على اعتماد نهج وسياسات كلية للتصدي لولايات الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والذخيرة. ويشكل إدماج المنظور الجنساني وتمكين المرأة والشباب عنصرين أساسيين في تعزيز الاستجابات الفعالة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.
- 6 - وواصل المركز جهوده الرامية إلى النهوض بمشاركة المرأة في مبادرات نزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة، بما يتماشى مع قرار الجمعية العامة 65/69 بشأن المرأة ونزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة. وهذا ما استتبع تنفيذ مشروع إقليمي بشأن المرأة والسلام والأمن استهدف أكثر من 110 ممارساً من الاختصاصيين الوطنيين. وعموماً، شملت الأنشطة التي اضطلع بها المركز خلال الفترة المشمولة بالتقرير أكثر من 430 امرأة في المجموع (حوالي 35 في المائة من إجمالي المشاركة).
- 7 - وواصل المركز دعم الدول في تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة بتزويدها بالتدريب اللازم للتخفيف من وتيرة عمليات تسريب الأسلحة والحد من أضرار الأضرار الحاصلة التي لا مبرر لها، فضلاً عن تقديم المساعدة التقنية لتعزيز تنفيذ المادة 7-4 إلى أكثر من 30 مسؤولاً (منهم 16 امرأة).

- 8 - وبغية المساهمة في الأدبيات الحالية والحوار القائم على الأدلة بشأن تزايد ظواهر حيازة الأسلحة النارية واستخدامها في المدارس، نشر المركز نتائجه بشأن أفضل الممارسات على الصعيدين الإقليمي والدولي فيما يتعلق بالسياسات والمبادرات العامة بهدف التصدي لهذه المصيبة المتزايدة.
- 9 - وعزز المركز قدرة ما يقرب من 140 شخصا من عناصر الاستجابة الأولية في مجال إنفاذ القانون (منهم 54 امرأة) على التخفيف من وتيرة عمليات تسريب الأسلحة من خلال تدريبهم بشكل تخصصي على التعرف على الأسلحة بالأشعة السينية في أربع دول. وإضافة إلى ذلك، قام المركز أيضا بتقديم التدريب لأكثر من 50 موظفًا من موظفي قطاع الأمن والعدالة (منهم 14 امرأة) من أربع دول على تعزيز المعايير الدولية في التحقيق والمقاضاة في القضايا المتصلة بالأسلحة الصغيرة. واستكمل هذا التدريب المستهدف من خلال تعزيز القدرة على الوفاء بالمسؤوليات المتعلقة بالوسم وحفظ السجلات في إطار برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها (الصك الدولي للتعقب).
- 10 - وفي إطار جهود أخرى بذلت للحد من خطر تسريب الأسلحة الصغيرة والذخيرة لأغراض الاستخدام غير المشروع، تعاون المركز مع أكثر من 120 من موظفي الأمن في القطاع الخاص (منهم 16 امرأة) في ثلاث دول على تعزيز قدراتهم على تطبيق معايير الأمن المادي الدولية ذات الصلة في إدارة مرافق التخزين.
- 11 - ودعما لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1540 (2004)، ساعد المركز 135 مسؤولًا وطنيًا (منهم 55 امرأة) على وضع الهياكل القانونية والسياساتية اللازمة للتنفيذ الفعال لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة.

## ألف - برنامج تحديد الأسلحة التقليدية

### 1 - المرأة والأمن

- 12 - شكل العنف المسلح في بيئات منزلية بالفعل حالة طوارئ عالمية قبل ظهور مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، إلا أنه تفاقم خلال الجائحة. وكانت تدابير الإغلاق والقيود المطولة المفروضة على الحركة من العوامل الهامة التي أسهمت في ذلك. وفي الجهود الرامية إلى الاضطلاع بدور نشط في التخفيف من حدة هذه المعضلة، شجع المركز على اتباع نهج تراعي الاعتبارات الجنسانية إزاء تدابير الحد من العنف المسلح في شكل استعراضات قانونية. وشملت هذه الاستعراضات الموسعة إحالات مرجعية بشأن قوانين الأسلحة الصغيرة مع أحكام تتعلق بالعنف المنزلي في 22 دولة من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتوجت بتوصيات لتقييد قدرة مرتكبي العنف المنزلي المدانين على الحصول على تراخيص بحيازة الأسلحة النارية أو تجديد المنتهية مدتها منها. ووفرت الدراسات أيضا أساسا للمناقشات المقبلة بشأن تعزيز المساءلة المتصلة بالشؤون الجنسانية في السياسات والقوانين الرامية إلى مراقبة الأسلحة الصغيرة، وكانت تتسق على نحو وثيق مع خطة الأمم المتحدة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.
- 13 - وخلال هذه الجائحة، أجرى المركز أيضا بحثًا لرصد وسائل الإعلام ليتعرف على التدابير الاستثنائية الوطنية الرامية إلى تحديد الأسلحة الصغيرة التي اتُخذت في المنطقة خلال الإغلاق، ويمكن أن تكون ذات أثر على منع العنف الجنساني ضد المرأة ومكافحته. وستستخدم نتائج هذا البحث المفتوح

المصدر - إلى جانب الأنشطة الأخرى التي يضطلع بها المركز في إطار مشروعه المتعلق بالمرأة ونزع السلاح - باعتبارها أساساً لإعداد دورات دراسية على الإنترنت بشأن منع العنف (المسلح) ضد المرأة. وسينصبّ البحث أيضاً في العروض التي سيقدمها المركز خلال حلقة دراسية شبكية تنظمها الشبكة الألمانية الجديدة للمساواة بين الجنسين في سياق تحديد الأسلحة الصغيرة، وتعدّد في حزيران/يونيه 2020.

14 - وبغية الاستمرار في تلبية الحاجة الملحة إلى إدراج المنظورات الجنسانية الرئيسية في سياسات وممارسات تحديد الأسلحة خارج نطاق جائزة "كوفيد-19"، افتتح المركز دورة عن الجوانب الجنسانية لإدارة الأدلة المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والذخيرة. ويشمل هذا التدريب المتخصص أيضاً الصلة بين العنف المسلح والعنف ضد المرأة. وكانت الدورة، التي نُظمت في الجمهورية الدومينيكية في تموز/يوليه 2019 لما يقرب من خمسة عشر ممثلاً عن قطاع الأمن وقطاع العدالة الوطنيين (منهم 4 نساء)، الأولى من نوعها في البلد. وعقد المركز دورتين إضافيتين لإدارة الأدلة على الصعيد الوطني، شارك فيهما نحو 60 ممثلاً عن قطاع الأمن وقطاع العدالة الوطنيين (منهم 24 امرأة)، كانت أولهما في كوستاريكا في تشرين الأول/أكتوبر 2019 فيما احتضنت الثانية السلفادور في كانون الأول/ديسمبر 2019. وساهمت هذه الدورات الثلاث في بناء قدرات الدول على التدقيق كما ينبغي في مسارح الجريمة والأدلة المتعلقة بالقضايا التي تنطوي على أسلحة صغيرة وذخيرة، كما أسهمت في قيام المركز بإنشاء دورة متخصصة جديدة مدتها أربعة أيام بشأن التحقيقات في الأسلحة النارية ومنظور مراعاة قضايا الجنسين، ستتاح لوحدات التحقيق في الأسلحة النارية في شكل حصص تعليم دراسية افتراضية وتقليدية على حد سواء.

15 - وفي إطار الجهود الأخرى الرامية إلى اعتماد تحديد الأسلحة باعتباره ركيزة أساسية في السياسة العامة للتصدي للعنف الجنساني، نظم المركز حلقة دراسية دون إقليمية في ترينيداد وتوباغو في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، استهدف بها نحو 60 ممثلاً (منهم 37 امرأة)، من تسعة بلدان في منطقة البحر الكاريبي، من المشاركين بصورة مباشرة في تحديد الأسلحة ومنع العنف ضد النساء والفتيات. وجرى خلال هذه الحلقة تبادل للأفكار بشكل مثمر، ومناقشات بشأن الاستراتيجيات والإمكانيات المتعلقة بإقامة مبادرات مشتركة بهدف التصدي للعنف المسلح ضد المرأة. وبغية كفاءة التنوع في تجميع الاستراتيجيات، دعيت 3 منظمات إقليمية و 12 منظمة من منظمات المجتمع المدني إلى المشاركة وعرض خبراتها. وتسهم الأحداث دون الإقليمية، على غرار هذه الأحداث، إسهاماً كبيراً في إقامة شراكات بين الدول وفي إدراج قضايا المرأة في الخطط الأمنية للدول.

16 - وبغية الإسهام في الاتجاهات العالمية الرامية إلى إدماج المنظور الجنساني في الأعمال المتصلة بالأسلحة الصغيرة، شارك المركز بما لديه من خبرة إقليمية في مؤتمر دولي نظمته شبكة المساواة بين الجنسين في سياق تحديد الأسلحة الصغيرة في شباط/فبراير 2020. وانخرط المشاركون في مناقشات متعمقة بشأن الصلة القائمة بين البرمجة المراعية للمنظور الجنساني في تحديد الأسلحة الصغيرة وفي الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ومن خلال التواصل مع أعضاء الشبكة الدولية، التي تتكون من ممثلي المجتمع المدني، ومسؤولين حكوميين، وممثلين من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة، تمكن المركز من توسيع نطاق حافظته من الشركاء بطريقة مطردة والمساهمة في التوعية على الصعيد العالمي بالترابط السلبي بين نوع الجنس والعنف المسلح من منظور إقليمي.

17 - وجرى تعزيز الروابط القائمة بين المركز والمجتمع المدني خلال لقاء أكاديمي بشأن الممارسات الجيدة في التصدي للعنف المسلح ضد المرأة في المكسيك نظمته الجامعة الوطنية المستقلة والمعهد الوطني

للمرأة هناك في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. ودُعي المركز إلى مشاطرة خبراته بشأن الإجراءات الملموسة التي يمكن أن يتخذها كل من المجتمع المدني والسلطات الوطنية المختصة في التعامل مع العنف المسلح. واستخدم المركز هذه المنصة لتعميم استعراضاته القانونية دون الإقليمية بغية إدراج إحالات مرجعية في قوانين الأسلحة الصغيرة إلى الأحكام المتعلقة بالعنف الأسري في تسع دول من أمريكا الوسطى، بما فيها الجمهورية الدومينيكية، وكولومبيا والمكسيك. وقوبلت هذه الدراسات بالاستحسان وصُنِّقت باعتبارها ممارسة جيدة لمنع تلك الظاهرة واحتوائها في المكسيك وخارجها.

## 2 - معاهدة تجارة الأسلحة

18 - شكَّلت ضوابط نقل الأسلحة، على النحو الذي دعت إليه معاهدة تجارة الأسلحة، محور تمرين يجسد سيناريوهات ممكنة أجراه المركز في الجمهورية الدومينيكية في شباط/فبراير 2020 لفائدة أكثر من 30 من عناصر السلطة الوطنية (منهم 16 امرأة). وتمثَّل الهدف من هذا التمرين في عرض الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية تجارة الأسلحة وتقديم رؤى عملية متعمقة لمنهجية تقييم المخاطر التي تتبعها الاتفاقية مع التركيز بشكل خاص على تقييم نقل الأسلحة والمعايير الجنسانية. ولإثراء المناقشات، عرض المركز أدواته التي استحدثتها لتقييم المخاطر في سياق الاتفاقية بهدف تقييم ما إذا كان ثمة احتمال كبير من أن يتسبب نقل الأسلحة على الصعيد الدولي في ارتكاب أعمال عنف جنساني أو تسهيل ارتكابها على النحو الوارد في المادة 4-7 من الاتفاقية.

19 - وبغية تعزيز الإطار القانوني والهيكل المؤسسي للبلد فيما يتعلق بعمليات نقل الأسلحة التقليدية، قدم المركز الدعم للدولة في تناول الأحكام الهامة الواردة في قانون البلد المعني بالأسلحة النارية والذخيرة والمواد ذات الصلة. ونظر أيضا في سلسلة من الأحكام الواردة في لوائح مشروع القانون، التي يجري العمل حاليا على صياغتها، لجعلها أكثر توافقاً مع ما يلائمها من أحكام في المعاهدة. وأشاد المشاركون بالعمل الذي يضطلع به المركز حالياً لمساعدة الدول في جميع أنحاء المنطقة على تعزيز فعاليتها في مراقبة نقل الأسلحة على الصعيد الوطني، مما يعزز التنفيذ على الصعيد الإقليمي.

## 3 - تمكين النساء والشباب من المشاركة في قضايا نزع السلاح

20 - عمل المركز مع الدول، طوال الفترة المشمولة بالتقرير، على إدماج المنظورات الجنسانية في السياسات المتعلقة بالأمن وتحديد الأسلحة. وفي السياق ذاته واستكمالاً له، يعكف المركز على تثقيف صانعي القرار بشأن الطريقة المختلفة التي يؤثر بها العنف المسلح على النساء والرجال والفتيات مقارنة بغيرهم، فضلاً عن إشراك الشباب لإسماع صوتهم في الحوار والمناقشات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة. وفي الوقت نفسه، جرى تمكين الشباب للمشاركة في كفالة إبقاء أماكن التعليم والترفيه الخاصة بهم ملاذاً آمناً محمياً من ويلات العنف المرتكب باستخدام الأسلحة الصغيرة.

21 - ومن خلال بحث لرصد وسائط الإعلام، قام المركز بتتبع الحوادث التي انطوت على أسلحة صغيرة في المدارس في جميع أنحاء المنطقة، سواء أعمال العنف المرتكبة بأسلحة نارية أو مجرد وجود تلك الأسلحة في المدارس بشكل غير قانوني. ودرس المركز تنامي ظاهرة العنف المتصل بالأسلحة الصغيرة في المدارس في جميع أنحاء المنطقة، إلى جانب الاستجابات القائمة في مجال السياسة العامة والتشريعات على الصعيد الوطني. وركز هذا البحث على أفضل الممارسات الدولية والإقليمية بشأن السياسات والمبادرات

العامة التي تتناول وجود الأسلحة الصغيرة في المدارس، وعلى الأثر الذي يتركه هذا التحدي وغيره من تحديات. وأسفر البحث عن دراسة شاملة نشرها المركز عن النهج والاستجابات التي تتخذها دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتصدي لظاهرة الأسلحة الصغيرة في المدارس والتحديات التي تواجهها في تحقيق ذلك. وقد أسهمت الدراسة بنجاح في الاستجابات البرنامجية الفعالة والمستتيرة الرامية إلى تعزيز القدرة المؤسسية للدول على التصدي لهذا التحدي، وفي توليد الزخم اللازم لتحقيق التحول الاجتماعي. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، شاطر المركز أهم نتائج الدراسة مع 90 من أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين (منهم 47 امرأة) خلال حلقة دراسية دون إقليمية نظمها المركز في ليما لتعزيز الحوار الإقليمي وتبادل الخبرات بشأن التحديات التي يطرحها وجود الأسلحة الصغيرة واستخدامها في المدارس. وكان من بين المشاركين ممثلون حكوميون من قطاعي التعليم والأمن العام، ووكالات الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني، وخبراء من المنطقة.

22 - وقد غطى هذا الحدث دون الإقليمي مجموعة متنوعة من المواضيع ذات الصلة، بما في ذلك البروتوكولات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتدخل والوقاية؛ وأدوات جمع البيانات وإدارتها؛ وممارسات الخزن المأمون؛ وآلية للإبلاغ؛ وحملات التوعية والتثقيف؛ وغيرها من المبادرات المكرسة لترسيخ المدارس باعتبارها حيزاً آمنة وخالية من العنف. وعرض المركز أيضاً سيناريوهات من الواقع تمثل أبرزها في طلاب يحملون أسلحة صغيرة في الأوساط المدرسية، وطلاب مسلحين يتواعدون زملاءهم ومعلميهم ويروعونهم، وحوادث إطلاق نار عرضية ومتعمدة داخل المدارس. وخلال الجلسة الختامية، وُجّهت نداءات من أجل وضع نظم للإنذار المبكر، ومعالجة البعد الذاتي والقبول الاجتماعي والثقافي الذي يأتي مصاحباً لامتلاك الأسلحة الصغيرة، مع إيلاء اهتمام وثيق للأنماط السائدة والقوالب النمطية الثقافية المبنية على مفهوم الرجولة.

23 - ونظراً لنجاح هذا الحدث، دعت بيرو المركز إلى تكرار هذا العمل على المستوى المحلي، في كانون الأول/ديسمبر 2019، ليستهدف به مجالس التعليم البلدية والمعلمين، وشبكة من قادة مجموعات الشباب في ليما بشأن الصلة بين الأسلحة النارية والمدارس. وكانت هذه هي المرة الأولى لمشاركة كثير من الأشخاص في هذا الحدث الذي جمع بين قطاع التعليم وقطاع تحديد الأسلحة والمجتمع المدني على المستوى المحلي. وتبادل المشاركون المعارف التي اكتسبوها في هذا الحدث مع الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة في البلد بغية تعزيز الاستجابات للمشكلة التي تُعرض للخطر وتُضعف أحد أهم الأماكن التي تكفل تنمية أطفال المنطقة وشبابها بصورة سليمة. وسيواصل المركز القيام بدور قيادي لتيسير الحوار الدولي والوطني والمحلي بشأن هذه المشكلة.

#### 4 - دعم عمليات اعتراض الأسلحة عن طريق تكنولوجيا الأشعة السينية

24 - يتمثل أحد العوامل الرئيسية التي تسهم في الحفاظ على سلامة المجتمعات المحلية في كفاءة الحفاظ على أمن الحدود الدولية وموانئ الدخول بغية الحيلولة دون تدفق الأسلحة والذخيرة غير المشروعة. ويضطلع المركز بدوره في هذا الصدد من خلال العمل مع عناصر الاستجابة الأولية للتخفيف من وتيرة الاتجار بالأسلحة من خلال مبادرات التدريب وتوفير الأدوات العملية.

25 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى أكثر من 100 موظف من موظفي التدقيق (منهم 42 امرأة) من باراغواي والجمهورية الدومينيكية وكولومبيا التدريب على تحسين الكشف عن الأسلحة والذخيرة التي يجري شحنها بصورة غير مشروعة عبر مختلف نقاط الدخول والخروج (الموانئ والمطارات وخدمات البريد

السريع وخدمات السجن) والتعرف عليها. وكانت أداة التدريب الرئيسية لهذه الدورة هي عبارة عن دليل للتعرف بالأشعة السينية يتضمن الأوصاف والميزات الفنية للأسلحة، بما فيها أجزائها ومكوناتها، والذخيرة ويسلط الضوء على أساليب الإخفاء الجديدة التي يستخدمها المتجرون. وتملأ الصور الموجودة في الدليل مكتبةً للصور يستخدمها الوكلاء وموظفو الجمارك الوطنيون في جميع أنحاء المنطقة لتحسين القدرات على كشف الأخطار بصرياً في نقاط الدخول والخروج.

26 - ويُستكمل الجزء النظري من الدورة بمحاكاة في الموقع لعمليات اعتراض للطرود يتعين على المشاركين فيها التعرف على أجزاء ومكونات أسلحة صغيرة مفككة وذخيرة باستخدام صور الأشعة السينية. ويتعلم المشاركون أيضاً إجراءات التعامل مع السلع المشبوهة أو المحظورة.

27 - ومن أجل الوصول إلى عدد أكبر من المستفيدين، جُزيت الدورة باللغة الإنجليزية لأول مرة في تشرين الأول/أكتوبر 2019، لتدريب أكثر من 30 من مشغلي أجهزة الفحص بالأشعة السينية وموظفي الدعم (منهم 12 امرأة) المكلفين بمسؤوليات تتعلق بالمراقبة والتفتيش في نقاط الفحص الأمني في بربادوس. وأسفرت الدورة عن تحسين قدرة الدولة - من خلال قوة الشرطة الملكية في بربادوس، ومكتب الجمارك، وميناء بربادوس، والخدمات البريدية، ودائرة السجن. ويقدم العديد من الدول الكاريبية الأخرى طلبات الآن لكي تُقام هذه الدورة فيها.

28 - وقد لوحظ الأثر المباشر لهذه الدورات في زيادة عدد عمليات الضبط التي قام بها موظفون دربهم المركز خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي الجمهورية الدومينيكية، على سبيل المثال، اكتشف موظف جمركي دربه المركز سلاحاً صغيراً مفككاً (مسدس غلوك عيار 9 ملم) كان قيد الشحن إلى البلد عن طريق الخدمات البريدية. وفي كوستاريكا، ضبط مسؤول أمني يعمل لشركة خاصة ذخيرة في حقيبة يد تعود لمسافر على متن رحلة داخلية قادمة من سان خوسيه. وفي باراغواي، شارك موظف جمركي كان على رأس عمله في المطار في ضبط أكثر من 200 خرطوشة من ذخيرة البنادق عُثر عليها في حقائب يد على متن رحلة دولية.

#### 5 - تعزيز تدابير مراقبة الأسلحة الصغيرة لدى الشركات الأمنية الخاصة

29 - في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات حكومات الدول الأعضاء على مراقبة الأسلحة الصغيرة عن طريق الشركات الأمنية الخاصة وتعزيز الحوكمة الرشيدة في هذا القطاع، قدم المركز المساعدة التقنية إلى الجمهورية الدومينيكية، وبيرو، وترينيداد وتوباغو. وتشكل هذه المساعدة جزءاً من مشروع يهدف إلى تعزيز مراقبة الأسلحة الصغيرة في قطاع الأمن الخاص في المنطقة من خلال دعم تطبيق موجز وحدات تنفيذ برنامج الرقابة على الأسلحة الصغيرة والمبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة التي أُعدت في إطار برنامج الضمانات المعززة بغية تحقيق الهدف النهائي المتمثل في الحد من تسريب الأسلحة والذخيرة وانتشارها.

30 - وفي إطار المساعدة المقدمة للبلد في شكل جهود متابعة، عاد المركز إلى جمهورية الدومينيكان لإجراء تقييمات طوعية لمستودعات الأسلحة ومرافق التخزين في أربع شركات أمنية خاصة في تشرين الأول/أكتوبر 2019. وقد أتاحت هذه التقييمات نظرة متعمقة عن وضعها، وأبرزت التحديات الماثلة في إدارة الأسلحة الصغيرة ومراقبتها، واستُكملت بتقديم توصيات بشأن التدابير التي يمكن اتخاذها للامتثال للموجز والمبادئ التوجيهية.

31 - وفي ترينيداد وتوباغو، بدأ المركز في تقديم مساعداته لشركات الأمن الخاصة في تشرين الأول/أكتوبر 2019 من خلال استضافة حلقة دراسية تنفيذية للتوعية بأنظمة الأمن الخاصة ومراقبة الأسلحة الصغيرة، وكذلك حلقة عمل تقنية بشأن المعايير الدولية في مجال الأمن المادي وإدارة المخزونات، استهدفت أكثر من 60 مسؤولاً من مسؤولي السلطات الوطنية وموظفي التنفيذ من شركات الأمن الخاصة (منهم 10 نساء). وأدى الحدثان إلى تحسين الحوار بين السلطات وشركات الأمن الخاصة الموجودة، كما أدى إلى تحديد فرص للعمل معاً على تحقيق الحوكمة الرشيدة للقطاع نحو تحقيق الهدف النهائي المتمثل في التقليل إلى أدنى حد من المخاطر والتهديدات التي تشكلها إدارة الأسلحة الصغيرة والذخيرة ومراقبتها بشكل غير واف.

32 - وفي أيلول/سبتمبر 2019، تحسّنت معرفة 60 فرداً (منهم 6 نساء) تابعين لكيانات تنظيمية ومستودعات أسلحة من القطاع الأمني الخاص في الجمهورية الدومينيكية والسلفادور، ومكافين بمسؤوليات في مجال الرقابة الدولية على نقل الأسلحة، بالأحكام الواردة في الصكوك الدولية المتعلقة بضوابط استيراد الأسلحة، ولا سيما المنطبقة منها على الحالات حيث تكون شركات الأمن الخاصة هي مستورد الأسلحة والمستخدم النهائي المزمع. وأتاح المركز، من خلال تمرينين وطنيين، منهجيته الخاصة بتقييم المخاطر التي يمكن استخدامها لتحليل الواردات من الأسلحة والذخيرة والإذن بها، وذلك بهدف مساعدة الدول على تجنب شراء الذخيرة لصالح أشخاص غير مؤهلين وتسريبها، ومنع عمليات نقل الأسلحة بشكل غير مشروع.

33 - وفي آذار/مارس 2020، طلبت الهيئة التنظيمية الوطنية للخدمات الأمنية والأسلحة والذخيرة والمتفجرات لأغراض الاستخدام المدني في بيرو من المركز أن يقدم الدعم التقني في ما يتعلق بوسم الأسلحة الصغيرة إلى 30 ممثلاً (منهم 9 نساء) من مختلف الشعب داخل الهيئة. وأبرز المركز وسم الأسلحة الصغيرة والذخيرة باعتباره تدبيراً رئيسياً لمكافحة الاتجار غير المشروع، وعرض الالتزامات المتعلقة بالوسم في إطار الصكوك الدولية، والمبادئ التوجيهية التقنية، والمعايير، وأفضل الممارسات الإقليمية، بما في ذلك موجز وحدات تنفيذ برنامج الرقابة على الأسلحة الصغيرة والمبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة. واستكمل الجزء النظري بجلسة عملية انطوت على ممارسة الوسم، أظهر فيها المركز الاستخدام العملي لآلة الوسم بالليزر التي يمتلكها. ومن المتوقع أن تدعم المعلومات المقدمة خلال حلقة العمل وضع لوائح تناظر القانون الوطني المتعلق بمراقبة الأسلحة والذخيرة (رقم 30299) بشأن وسم الأسلحة الصغيرة بهدف تعزيز توحيد الممارسات على الصعيد الوطني.

## 6 - إدارة الذخيرة ومراقبتها

34 - أجرى المركز دراستين من دراسات الحالات الإفرادية عن تحديد مواصفات الذخيرة في بيرو والجمهورية الدومينيكية. وكان مصدرا البيانات الرئيسيان في هذا السياق هما المضبوطات من الذخيرة المبلغ عنها في الموانئ والمطارات، والذخيرة التي عُثر عليها في مساح الجريمة. وعُرضت النتائج الرئيسية للدراسة البيروفية على 40 مسؤولاً حكومياً (منهم 9 نساء) خلال حلقة عمل عُقدت بشأن إدارة الذخيرة ومراقبتها في ليما في كانون الأول/ديسمبر 2019. وعرضت حلقة العمل كيف يمكن للذخيرة التي تُجمع في مساح الجريمة والبيانات المتعلقة بالمقذوفات أن تقدّم معلومات قيّمة لإثبات أنماط العنف المسلح وتحديد "مناطق التوتر". وعرض المركز أيضاً آراء متعمقة بشأن المنهجية الموصى بها لإجراء بحوث قائمة على الأدلة بهدف تحديد الاتجاهات أو الأنماط المتصلة بالاتجار غير المشروع، والتسريب، والعنف المسلح.

وقد انبثقت هذه التوصيات عن اجتماع إقليمي للخبراء بشأن الممارسات المنهجية نظّمه المركز في ليمّا في كانون الأول/ديسمبر 2019.

35 - ودُعِيَ المركز أيضاً إلى عرض منهجية البحث المستخدمة في كلتا الدراستين إلى جانب نتائج اجتماع الخبراء الإقليمي في سياق اجتماع خبراء غير رسمي عُقد في لندن، في كانون الأول/ديسمبر 2019، بشأن رصد وتشخيص تسريب الذخيرة والاتجار بها وإساءة استخدامها، ونظّمه معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

36 - ووفقاً لقرار الجمعية العامة 55/72، قاد المركز سلسلة من حلقات العمل الوطنية بشأن مراقبة الذخيرة وأنظمتها، عُقدت في كولومبيا، في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وبيرو في كانون الأول/ديسمبر 2019، واستفاد منها 70 من صانعي السياسات (منهم 14 امرأة) بشأن مسائل تتراوح من المراحل المختلفة لدورة حياة إدارة الذخيرة إلى النتائج التي خلص إليها المركز في بحوثه بشأن الممارسات الوطنية في مجال مراقبة الذخيرة في المنطقة. وبالمثل، قدمت حلقات العمل آراء متعمقة لخبراء من البرازيل والجمهورية الدومينيكية دُعوا إلى عرض تجاربهم الوطنية في مجال تعقب الذخيرة ووسم وارداتها المخصصة للاستخدام المدني، على التوالي.

37 - وقد انصبت نتائج حلقات العمل المذكورة في العملية العالمية الجارية صوب عقد اجتماعات فريق الخبراء الحكوميين التي بدأت في عام 2020 بشأن المشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية.

38 - واستفادت أيضاً اجتماعات فريق الخبراء الحكوميين المعقودة في عام 2020 من نتائج المناقشات غير الرسمية التي عقدت خلال حلقتين دراسيتين دوليتين للتوعية بشأن مراقبة الذخائر التقليدية نُظمتا لصالح جمهور من المهتمين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وكان الهدف من هذه الأحداث، التي وصلت إلى 100 مسؤول وطني على المستوى التنفيذي والسياسي (منهم 32 امرأة)، هو زيادة القدرات المتعلقة بإدارة الذخيرة التقليدية بطريقة آمنة وسليمة ومسؤولة، فضلاً عن جمع البيانات التي تقدمها الدول بشأن احتياجاتها من اللوائح التنظيمية والمساعدة في هذا الصدد. وربط المركز كافة الحوارات التقنية بشأن هذا الموضوع بالمبادئ التوجيهية الدولية وأطر التعاون القائمة، وأبرزها برنامج الأمم المتحدة للضمانات المعززة والمبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة.

39 - وفي حزيران/يونيه 2020، وضع المركز الصيغة النهائية لورقة العمل التشريعية الإقليمية المتعلقة بالتدابير والممارسات الوطنية الخاصة بمراقبة الذخيرة. وفي حزيران/يونيه 2020 أيضاً، أنجزت ترجمة المبادئ التوجيهية باللغة الإسبانية ومن المقرر إصدارها قريباً جداً. وسوف يعزز توافر هذه المبادئ باللغة الإسبانية إلى حد كبير توسيع نطاقها وتطبيقها في جميع أنحاء منطقة أمريكا اللاتينية، مما يجعلها في متناول جميع الاختصاصيين وسلطات المراقبة، وهذا ما يؤدي بدوره إلى جعل المنطقة أكثر أمناً.

#### 7 - تحسين القدرة على تعقب الأسلحة النارية

40 - شكّل تقديم المساعدة إلى الدول في تحسين تنفيذها صكوك تحديد الأسلحة، بما في ذلك برنامج العمل والصك الدولي للتعقب، محور تركيز عدة أنشطة في إطار حافظة المركز من المشاريع.

41 - وبهدف تحسين قدرات التعقب، واصل المركز العمل مع الدول على تعزيز إجراءات البحث الجنائي الوطنية فيما يتعلق بتعقب الأسلحة الصغيرة غير المشروعة ومحاكمة المجرمين والمتجرين من خلال زيادة قدرات خبراء فحص الأسلحة النارية على تقديم أدلة موثوقة بشأن الموقوفات في المحاكم القانونية. وهكذا سينخفض عدد القضايا المفتوحة المتراكمة ذات الصلة بالأسلحة النارية وتحسين تبادل المعلومات المتعلقة بالموقوفات بين الدول.

42 - واستجابة لطلب قدمته الجمهورية الدومينيكية بالحصول على تدريب متخصص بغية تحسين قدرتها على إجراء تحقيقات جنائية متصلة بالأسلحة النارية، نظم المركز دورته التدريبية الأولى في المنطقة على إدارة المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بالموقوفات في شباط/فبراير 2020. وشارك في دورة تدريبية امتدت على ثلاثة أيام أكثر من 20 مسؤولاً وطنياً (منهم 11 امرأة) من مختبرات الدولة، ووحدات الشرطة، ومختلف الوزارات. وشملت الدورة مسائل تتراوح من التعرف على الأسلحة النارية والذخيرة وتصنيفها إلى تسلسل حفظ العينات والمعلومات الاستخباراتية المتعلقة بالموقوفات.

43 - ونظّم المركز، في إطار الدعم الذي يقدّمه إلى بربادوس، حلقة عمل في حزيران/يونيه وتموز/يوليه توزعت على ثلاثة أجزاء بشأن إدارة المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بالموقوفات، بما في ذلك إنشاء ملفات فعلية للقضايا المفتوحة المنطوية على موقوفات عُثر عليها في مساح جرائم لم تُكشف خبوطها، فضلاً عن استخدام المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بالموقوفات في التحقيق والمقاضاة في الجرائم المتصلة بالأسلحة الصغيرة.

44 - وفي إطار متابعة التوصيات التي قدمها المركز في عام 2018 بشأن الطريقة التي تستطيع بها ترينيداد وتوباغو تحسين ما لديها من إجراءات تتعلق بإدارة القضايا وسير العمل في قسم الأسلحة النارية بمركز العلوم الجنائية التابع لها، قدم المركز تدريباً عملياً على المقارنة المجهريّة في تموز/يوليه 2019. وقد أعدّ هذا التدريب فنيي الأسلحة النارية بشكل أفضل لاستخدام المقارنة المجهريّة في إجراء استعراضات يدوية للموقوفات من أجل مطابقة الأزواج المعروفة واكتشاف الروابط القائمة بين العينات المأخوذة من مسرح الجريمة. وكل ذلك بهدف تقليل الوقت الذي يستغرقه القيام بفعالية بتجهيز وتقديم التقارير عن الأدلة المتراكمة ذات الصلة بالموقوفات إلى المختبر كل عام، ما يؤدي بالتالي إلى تخفيض عدد حالات الإفلات من العقاب في قضايا العنف المسلح. وبسبب جائحة كوفيد-19، نظّم المركز حلقتي عمل تدريبيتين إضافيتين عن المقارنة المجهريّة لأغراض علم الموقوفات الجنائي، والتعرف على الأسلحة الصغيرة، والسلامة، وجمع الأدلة في أيار/مايو وحزيران/يونيه 2020، استهدفنا موردي الأسلحة الحكوميين وتقنيي المختبرات (15 مشاركاً) من خلال بوابة تدريبية على الإنترنت.

45 - وثمة حاجة ملحة في مجال علم الموقوفات الجنائية لزيادة قدرة فنيي الأسلحة النارية كي يتسنى لهم أن يصبحوا في نهاية المطاف موظفين مؤهلين مكلفين بإعداد التقارير، وجدريين بتوقيع تقارير الأدلة الجنائية. ولتلبية هذه الحاجة، أكمل المركز تدريبه لستة فنيين في مجال الأسلحة النارية من قوة الشرطة الملكية لجزر البهاما، حيث نفذ سلسلة من الدورات التدريبية على الإنترنت وفي الموقع لخبراء فحص الأسلحة النارية، امتدت من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

46 - وتعزيزاً للتعاون الإقليمي وتبادل المعارف، أجرى المركز في الفترة من تموز/يوليه إلى تشرين الأول/أكتوبر 2019 سلسلة من الحلقات الدراسية الشبكية لفائدة موظفي إنفاذ القانون من جزر البهاما، وبربادوس، وغيانا، وسانت كيتس ونيفيس، وترينيداد وتوباغو. وقد نُفِّدَت هذه الحلقات الدراسية بالتعاون في بعض الحالات مع المختبرات الوطنية الجنائية، ووصلت إلى ما مجموعه نحو 90 من خبراء فحص الأسلحة النارية وتقنيي المختبرات المتخصصة بالمقذوفات (منهم 19 امرأة).

47 - واستفاد مسؤولون من جمهورية الدومينيكان في تموز/يوليه 2019، ومن سانت كيتس ونيفيس في تشرين الأول/أكتوبر 2019، وجزر البهاما في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وغيانا في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 من اجتماعات مائدة مستديرة عُقدت على الصعيد الوطني لتعزيز التحقيقات المتعلقة بالأسلحة النارية وتقييم قدرات إدارة المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بالمقذوفات. وركزت الاجتماعات المذكورة على كيفية التعامل بشكل صحيح مع البيانات الجنائية المتصلة بالأدلة المستقاة من الأسلحة النارية والقواعد الواجبة الاتباع لدى جمعها. وجمعت الجلسات بين أكثر من 50 مسؤولاً (منهم 14 امرأة) من جميع القطاعات ذات الصلة (مسؤولون عن إنفاذ القانون، وخبراء علميون، ومسؤولو عدالة، وغيرهم) على أساس مشترك بين المؤسسات.

## 8 - خريطة الطريق المتعلقة بالأسلحة النارية في منطقة البحر الكاريبي

48 - اعتمد الأمناء الدائمون للأمن الوطني في منطقة البحر الكاريبي في حزيران/يونيه 2020 خريطة طريق معنية بتنفيذ الإجراءات ذات الأولوية في منطقة البحر الكاريبي بشأن الانتشار غير المشروع للأسلحة النارية والذخيرة في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي بطريقة مستدامة بحلول عام 2030 (خريطة الطريق المتعلقة بالأسلحة النارية في منطقة البحر الكاريبي). وتهدف هذه الخريطة إلى تسريع جهود دول منطقة البحر الكاريبي ودعمها لمنع ومكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة النارية والذخيرة في المنطقة. وستكون بمثابة وثيقة توجيهية توافقية تضعها وتشرف عليها الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية والجمهورية الدومينيكية، كما أنها توفر منبرا لمستويات الأداء المتفق عليها عموماً، فضلاً عن تحديد الالتزامات المطلوبة على المستويات الاستراتيجية والسياساتية والتنفيذية فيما بين الدول المستفيدة. وتتبنى خريطة الطريق أساساً من الالتزامات والإجراءات السياسية التي اعتمدها قادة الجماعة الكاريبية في الاجتماع الخاص التاسع عشر لمؤتمر رؤساء حكومات دول الجماعة الكاريبية المعني بالأمن، الذي عقد في أيار/مايو 2019.

49 - وكخطوة تمهيدية نحو اعتماد خريطة الطريق، أجرى المركز والوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية التابعة للجماعة الكاريبية، بوصفهما الشريكين المنفذين الرئيسيين المقررين للخريطة، أكثر من 20 استشارة مع الدول في الفترة ما بين آذار/مارس وحزيران/يونيه 2020. وتلقى خريطة الطريق، دعماً من أصحاب المصلحة الرئيسيين يحظى بأشد الترحيب، بما في ذلك منظمة الدول الأمريكية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الجمارك العالمية، فضلاً عن مجتمع المانحين، بما في ذلك ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا والاتحاد الأوروبي وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وهولندا.

50 - وبعد اعتماد خريطة الطريق، سيقدم المركز والوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية التابعة للجماعة الكاريبية المساعدة لدول منطقة البحر الكاريبي في وضع خطط العمل الوطنية الخاصة بكل واحدة منها، وفي حشد الدعم التقني اللازم لتنفيذها على الصعيد المحلي. وستساعد

برامجُ العملِ الدولَ في تحديد أولوياتها وجداولها الزمنية المتعلقة بتنفيذ الأهداف والإجراءات المنصوص عليها في خريطة الطريق. وستسهم خريطة الطريق في تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وبشكل أكثر تحديداً الهدف 16-4، الذي يرمي إلى الحد بشكل كبير من التدفق غير المشروع للتمويل والأسلحة بحلول عام 2030.

## باء - دعم تنفيذ الصكوك المتعددة الأطراف ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل

### قرار مجلس الأمن 1540 (2004)

51 - استجابة لطلبات دول منطقة البحر الكاريبي بالحصول على الدعم في تنفيذ قرار مجلس الأمن 1540 (2004)، واصل المركز تنفيذ برنامجه لتقديم المساعدة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويقدم البرنامج الأدوات التقنية والمساعدة القانونية لتنفيذ القرار تنفيذاً فعالاً، ولا سيما بشأن المسائل المتعلقة بالأمن البيولوجي والسلامة البيولوجية، والأمن البحري وأمن الموانئ، وقوائم التركيز على الجانب التشغيلي.

52 - وفي سياق متابعة المساعدة القانونية المقدمة إلى بيرو في صياغة مشروع قانونها المتعلق بالأسلحة البيولوجية وتدميرها خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، نظم المركز حلقة عمل بشأن صكوك عدم الانتشار لفائدة 30 مسؤولاً وطنياً (منهم 12 امرأة) في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وقدم المركز خبرته في مجال السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي تمثيلاً مع أحكام اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. وسيطبق البلد مدخلات المركز في وضع نظام تنظيمي وطني في المستقبل لضمان تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً فعالاً. وأكدت حلقة العمل على ضرورة التنسيق والاتصال فيما بين الكيانات المعنية للمضي قدماً في وضع الصيغة النهائية لمشروع القانون وإقراره.

53 - ودعمًا لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1540 (2004)، قدم المركز في تشرين الأول/أكتوبر 2019 تدريباً على التعرف على السلع المزدوجة الاستخدام لفائدة 40 موظفًا جمركيًا وممثلًا من الحكومة والقطاع الخاص (منهم 17 امرأة). وقد نُظمت الدورات التدريبية بدعم من وزارة الطاقة في الولايات المتحدة، ومستشاري برنامج الرقابة على الصادرات وتأمين الحدود التابع لوزارة خارجية الولايات المتحدة، ومنظمة الجمارك العالمية.

54 - وعاد المركز إلى البلد في كانون الأول/ديسمبر 2019، بالشراكة مع وزارة الدفاع في الجمهورية الدومينيكية، لوضع تدابير فعالة تهدف إلى منع الجهات من غير الدول من الحصول على المواد البيولوجية ذات الاستخدام المزدوج واستخدامها لأغراض غير قانونية، وتحسين تدابير الحماية المادية لهذه المواد، عملاً بقرار مجلس الأمن 1540 (2004). ونُظمت حلقة دراسية وقدم المركز المساعدة التقنية في تنقيح مشروع قانون البلد الخاص بمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، الذي صيغ بدعم قانوني من المركز خلال الفترات المشمولة بالتقارير السابقة. وقد أتاح هذا التمرين الفرصة لما عدده 43 من المسؤولين والخبراء الوطنيين (منهم 15 امرأة) من أجل مناقشة الحاجة إلى وضع أحكام تنظيمية هامة لزيادة تعزيز مشروع القانون ولتشفيع به. وأخيراً، شجعت حلقة العمل على عقد مناقشة بشأن أهمية التنسيق والاتصال فيما بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية وقطاع الصناعة من أجل تنفيذ القرار 1540 (2004) على نحو فعال في الجمهورية الدومينيكية.

55 - وبالنظر للدور المحوري الذي يضطلع به موظفو الجمارك في مجال الصوابط التجارية الاستراتيجية وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، دعا المركز 16 موظفًا جمركيًا (منهم 6 نساء) من 10 دول في منطقة البحر الكاريبي إلى حلقة دراسية إقليمية عُقدت في بليز في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وقدم هذا الحدث لأول مرة أدوات عملية بهدف مساعدة الدول على منع انتشار المواد المزودة الاستخدام وتنفيذ أطر الترخيص الوطنية بغية تنظيم التدفقات التجارية الاستراتيجية.

## رابعاً - التوظيف والتمويل والإدارة

### ألف - المسائل المالية

56 - وفقاً لقرار الجمعية العامة 41/60 ياء، أنشئ المركز على أساس الموارد المتاحة والتبرعات التي تقدمها الدول الأعضاء والمنظمات المهمة لأنشطته الأساسية والبرنامجية. وفي عام 2019، وردت تبرعات إلى الصندوق الاستئماني التابع للمركز بمبلغ قدره 440 635 دولاراً. ويعرب الأمين العام عن تقديره لحكومة بيرو لما قدمته من دعم بصفتها بلداً مضيفاً للمركز الإقليمي. ويعرب الأمين العام عن امتنانه للجهات المانحة للمركز، وحكومات ألمانيا، وبنما، والسويد، وغيانا، ولصندوق معاهدة تجارة الأسلحة الاستئماني للتبرعات، على ما تقدمه من دعم مالي متواصل. كما يعرب الأمين العام عن شكره لحكومتى كندا والولايات المتحدة الأمريكية على دعمهما السخي والمستمر لعدة برامج متعددة السنوات نُفذت طوال الفترة المشمولة بالتقرير. ومكنت تلك التبرعات، إلى جانب التبرعات المقدمة من الاتحاد الأوروبي وسويسرا، المركز من مواصلة تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في المنطقة، بناءً على طلبها طوال الفترة المشمولة بالتقرير.

57 - وأعرب الأمين العام أيضاً عن تقديره لبنما والمكسيك على ما قدمته من تبرعات مالية. كما يواصل تشجيع دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تقديم تبرعات مالية وعينية، في إشارة واضحة إلى القيمة التي تعزوها الدول الأعضاء لخبرة المركز ومساعدته التقنية.

58 - ويود الأمين العام أن يشكر جميع الدول والشركاء على ما قدموه للمركز من تبرعات مالية سخية ودعم، ويعرب عن تشجيعه لهم على مواصلة دعمهم لضمان أن يظل المركز قادراً على تقديم المساعدة التقنية والمساعدة في مجال بناء القدرات إلى الدول الأعضاء في المنطقة، بناءً على طلبها، تنفيذاً لولايته. وترد في مرفق هذا التقرير معلومات عن حالة الصندوق الاستئماني للمركز الإقليمي لعام 2019.

### باء - التوظيف والإدارة

59 - تموّل الميزانية العادية للأمم المتحدة الوظائف التالية: وظيفة واحدة لكبير موظفي الشؤون السياسية/مدير المركز (ف-5)، ووظيفة واحدة لموظف للشؤون السياسية (ف-3)، ووظيفة واحدة لموظف من فئة الخدمات العامة (خ ع-7، الرتبة المحلية).

60 - وتموّل وظائف موظفي المشاريع حصرياً عن طريق التبرعات. واستقدم المركز موظفين إضافيين في مجال تقديم الدعم البرنامجي لبرامجه المتعلقة بالأسلحة التقليدية وعدم الانتشار، كما استقدم مستشارين دوليين لقيادة برنامج المركز المعني بالمرأة والأمن. وكانت تبرعاتهم تهدف أساساً إلى دعم مبادرات المركز التي تركز على المساواة بين الجنسين، فضلاً عن المساعدة في وضع أدوات وأدلة افتراضية جديدة، نظراً للطلب الجديد على الأدوات الإلكترونية الشبكية استجابة للقيود المفروضة على السفر بسبب جائحة كوفيد-19.

61 - وبالإضافة إلى ذلك، قدم ستة من المتدربين الداخليين (منهم 5 نساء) ومنتطوع واحد من متطوعي الأمم المتحدة الدعم للمركز الإقليمي في تنفيذ المشاريع، ومن خلال ترجمة مواد الاتصال والعلاقات العامة.

## خامسا - الخلاصة

62 - اضطلع المركز بأكثر من 60 نشاطاً فنياً لدعم الدول في تنفيذها برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي للتعقب، ومعاهدة تجارة الأسلحة، وقرار مجلس الأمن 1540 (2004) وقرار الجمعية العامة 65/69.

63 - وواصل المركز توسيع نطاق المساعدة التقنية التي يقدمها في مجالات تراوحت من تقديم الدعم في وسم الأسلحة الصغيرة والذخيرة وتعقبها إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بها من خلال إدخال تحسينات على السلامة المادية والأمن المادي للمخزونات التي تمتلكها الحكومة وشركات الأمن الخاص. وواصل المركز أيضاً مساعدة الدول في تعزيز أطر عملها الوطنية بشأن ضوابط استيراد وتصدير الأسلحة التقليدية والسلع المزدوجة الاستخدام. وعلاوة على ذلك، قدم المركز الدعم للدول في جهودها الرامية إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل من خلال تقديم المساعدة القانونية فيما يتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية وحلقات العمل التي تنظمّ لبناء القدرات. وأبرزت اعتبارات المساواة بين الجنسين بوصفها عنصراً أساسياً لكي تنظر فيها السلطات الوطنية في سياق تجارة الأسلحة الصغيرة عملاً بقرار الجمعية العامة 69/65.

64 - وتمشيا مع خطة عمل مكتب شؤون نزع السلاح لتعميم مراعاة المنظور الجنساني، واصل المركز تعزيز مشاركة المرأة ودورها في مجال نزع السلاح، وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، وذلك عن طريق كفاءة حضور أكبر عدد ممكن من الإناث في جميع مناسباته، حيث بلغ هذا العدد ما يقرب من 430 امرأة. وشكلت النساء نسبة 35 في المائة من إجمالي المشاركة.

65 - ويكرر الأمين العام تأكيد دعوته للدول الأعضاء والشركاء الآخرين القادرين، أن يزودوا المركز بالدعم المالي والعيني، بما يشمل التبرعات المالية المباشرة من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اللازم لتمكينه من مواصلة الاضطلاع بولايته بفعالية ومن تلبية احتياجات الدول الأعضاء في المنطقة. ويشجع الأمين العام الدول أيضاً على مواصلة الاستفادة الكاملة من خبرات المركز وتجاريه في جهودها المشتركة الرامية إلى تعزيز السلام والأمن ونزع السلاح في المنطقة.

## المرفق

حالة الصندوق الاستثماري لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية  
في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام 2019

(بدولارات الولايات المتحدة)

3 405 090	الفائض المتراكم، 1 كانون الثاني/يناير 2019
	الإيرادات
440 635	التبرعات <sup>(أ)</sup>
72 507	إيرادات الاستثمار
15 388	الإيرادات الأخرى
528 530	مجموع الإيرادات
	المصروفات والمبالغ المردودة
2 105 622	مصروفات التشغيل
78 515	المبالغ المردودة إلى الجهات المانحة <sup>(ب)</sup>
2 184 137	مجموع المصروفات والمبالغ المردودة
(1 655 607)	الفائض/العجز لعام 2019
1 749 483	الفائض/العجز المتراكم في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019

(أ) تتألف من التبرعات المقدمة في عام 2019: ألمانيا 78 126 دولاراً، وبنما 4 000 دولار، وبيرو 40 131 دولاراً، والسويد 262 467 دولاراً، وغيانا 1 022 دولاراً، وصندوق معاهدة تجارة الأسلحة الاستثماري للتبرعات 54 889 دولاراً.

(ب) تتألف من المبالغ المردودة إلى الجهات المانحة التالية: ألمانيا 55 868 دولاراً، وغواتيمالا 8 118 دولاراً، والولايات المتحدة الأمريكية 1 724 دولاراً، وصندوق معاهدة تجارة الأسلحة الاستثماري للتبرعات 12 805 دولاراً.